

المجلس يوافق على البدء بجلسة اليوم بالمداولة الثانية لمحكمة الأسرة

# وزير التربية: لن نعتمد أي شهادات من جامعات غير معترف بها

■ هناك مراجعات وتقييمات دورية سنوية لكل الجامعات المعترف وغير المعترف بها لتأكد من استيفائها للشروط



ملازم وري



الشيخ محمد الخالد مصلحاً الفضل

■ هناك من يقوم بالدراسة على حسابه الخاص ويتجه إلى جامعات دون الرجوع لوزارة التعليم للاستفسار عن اعتماد هذه الجامعات

## الحريص: ما يحز في النفس التطاول على الجهات القضائية وأيضاً ديوان المحاسبة فيجب ألا تلقى التهم على عواهنها

يقانون في شأن اضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم القانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية. ووافق على طلب مناقشة الفقرة 44 من البند السابع الخاص بترقية لجنة الميزانيات والخصاص الخاص بترقية بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن اجراءات لتقييمات والمراجعات الدورية لهذه الجامعات. وذكر ان هناك من يقوم بالدراسة على حسابه الخاص ويتجه الى جامعات دون الرجوع الى الوزارة للاستفسار عن اعتماد هذه الجامعات حيث يتخرج الطلبة ومن لم يطلبون اعتماد شهاداتهم. حمود الحمدان «عن سؤاله لوزير التعليم حول الفاتحة التي تعود على الدولة من خصخصة محطات الوقود : ما لاحظناه من خصخصة محطات الوقود يعتبر مثالا سلبيا لهذه الخصخصة ..محطات الان بالكاد تحافظ على ما هو عليه من خدمة فلا يوجد بها اي تطوير والكوييتون اصبوا بفاعلة بعد تقليش اكثر الكوييتين ..قرر واحد اصبح يملك 40٪ من المحطات المملوكة للشركتين داخل الكويت وهذا ينذر بخطر..نصي لي بان شركة النفط تتوجه لبناء محطات وقود وتسليمها للقطاع الخاص ونريد ان نستقهم عن ذلك الامر لا بد ان يكون هناك وقفه مع الذات بالنسبة للشركات التي تعمل بمحطات الوقود ..ونريد التاكيد على تطبيق قانون الخصخصة بحد اقرب فلا يغفل ما يحدث في محطات النفط ..سرفه الديزل انتشرت وتقلت بعد خصخصة محطات الوقود

على بعض المناطق لاسيما ان الفرد ينتقل قرابة ٢٠ دقيقة لتعبئة سيارته ..وهناك قانون ينظم خصخصة المحطات ونحن ملتزمين فيه . خليل عبدالله في تعليق له على سؤاله حول الزراعة: القوائم الصناعية تتوزع على زايد وعبيد والتجار..وهناك آلاف لديهم تخصص لماذا لا تعطوهم ومن يعوضهم.. ايضا وزارة التجارة عاجزة عن مراقبة الاسعار، ولابد من مراجعة آلياتها والنزول الى السوق ورؤية ما يحدث. المجلس يوافق على طلب ١٠ نواب بشأن مناقشة عامة حول موضوع ظاهرة الغاء المناقصات الحيوية كمناقصة المطار والمستشفيات وغيرها. وزير الاشغال: هذا الطلب مستحق ويجب ان يتم ولكن لاجل اراء النقاش ارجوا ان يؤجل الى الجلسة القادمة حتى يتم استدعاء اللجنة التي قامت بتقييم العطاءات واعتقد ان النقاش سوف يتركز على حريصة ان تتعامل مع هذه المشاريع بشفاافية فتحن والمجلس في قارب واحد. الغانم:معالي الوزير لك



الوزير العيسى متحمدا

الحق ان تمارس حلك وتطلب التاجيل لمدة اسبوعين وفق اللائحة. وزير الاشغال: اطلب التاجيل اسبوعين. المجلس يوافق على التاجيل. صالح عاشور: التاجيل يكلف المال العام ويزيد الكلفة بسبب عدم وجود البديل الحقيقي فنحننا مستهدف ايضا في وقتنا. عدنان عبد الصمد: عادة تكون الموافقة على تقارير اللجنة التشريعية ويقتض على الاخوان ان يتنبهوا وعن من يتكلمون عن موضوع الكيدية.. إذن نرى الموضوع واسعاً عن اللازم ومن الممكن ان نعيد النظر في اللائحة خاصة في ظل قول الاخ عبد الحميد بان المجلس مستهدف..ممكن من تجارب الآخرين الدستورية نصل الى مصطلح محدد المفهوم الكيدية. الغانم: هذا طلب قدم وعرضته على المجلس والمجلس هو من قرر والاصل لدى التصويت على التقرير نداء بالاسم لكن نحن امام طلب صوت عليه المجلس ..وانتم ان يتقدم احد من النواب بطلب تعديل تشريعي بما تفضلت فيه سيد عدنان عبد الصمد.

## المعيوف: بما أن عدنان عبد الصمد برلماني منذ 30 سنة نريد تقريراً واحداً من وزارة المالية يبين مخالفات ديوان المحاسبة

سوف يكون شهرا وليس اسبوعين وقضية المطار تشغل الرأي العام اعتقد لو ان يناقش في جلسة الغد فهذا امر في صالح وزارة الاشغال. خليل الصالح: وزير الاشغال اخذ اجراءات احترازية ولو وافق الوزير على المشروع لقام عليه الشعب خاصة في ظل الزيادة الكبيرة ما يقارب ٣٠٠ مليون. وزير الاشغال يصدر على ان تخصص مناقشة الغاء المناقصات العامة في الجلسة القادمة وفقا للمادة ٧٦ من المجلس يوافق. ينتقل المجلس الى مناقشة رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية حصر مباحث الفروانية. نبيل الفضل: مخاطبا الامين العام: ينبغي ان يذكر اسم الشاكي من باب الانصاف.. الشجب لا يعلم رقم القضية. ويجب الا نضيع وقت المجلس فجلستنا مستهدف ايضا في وقتنا. عدنان عبد الصمد: عادة تكون الموافقة على تقارير اللجنة التشريعية ويقتض على الاخوان ان يتنبهوا وعن من يتكلمون عن موضوع الكيدية.. إذن نرى الموضوع واسعاً عن اللازم ومن الممكن ان نعيد النظر في اللائحة خاصة في ظل قول الاخ عبد الحميد بان المجلس مستهدف..ممكن من تجارب الآخرين الدستورية نصل الى مصطلح محدد المفهوم الكيدية. الغانم: هذا طلب قدم وعرضته على المجلس والمجلس هو من قرر والاصل لدى التصويت على التقرير نداء بالاسم لكن نحن امام طلب صوت عليه المجلس ..وانتم ان يتقدم احد من النواب بطلب تعديل تشريعي بما تفضلت فيه سيد عدنان عبد الصمد.



متابعة لنيابة أيضا



الحكومة تتابع

التأمينات تسحب نفوسها من البنك . وحدث هذا بالفعل ، وانقلبوا ماذا تفعل المصالح الشخصية. ايضا ، على وزير الشباب الخطر الى ما يحدث في الانترنت الرياضية أثناء تسجيل الاعضاء ، فهي فوضى ومخالفات بالجملة . وهيئة الشباب تتفرج . صالح عاشور: كلام سعدون حماد خطير جدا وينبغي ان نسمع توضيحا من الحكومة ..وهذا اتهام خطير واذا كانت الحكومة تسير امورها بهذا الشكل فعلى البلد السلام ..بصورة عامة اختيار القياديين بالشكل الحالي لا يجوز.. والسوراء الحاليون يعاؤون من اختيارات وزراء سابقين للقيادات في وزاراتهم ويدفعون الضريبة.. حاليا لجنة تنمية الموارد هي للجنة بهذا الامر ولا نقبل ان تسير اختيارات القياديين وفق المحسوبية والواسطة ..الادارات الحكومية حاليا غير قادرة على تنفيذ الخطة التنموية للدولة لدينا سقوط حاليا في الادارة الاداري بمؤسسات الدولة والاستمرار بالنهج الحالي في اختيار القياديين امر خطير ..واعضاء لجنة تنمية الموارد اصابوا كيد الحقيقة بان تعني اللجنة بموضوع تحديد ضوابط اختيار القيادات..بالنسبة للبدل الاستراتيجي الحكومة تعهدت بتقديمه الى المجلس منذ ما يزيد عن سنة وتم تأجيل علان اولاد ويدل الابحار وغيره بحجة تقديم هذا البديل.. هل البديل الاستراتيجي اصبح حلما في ظل انخفاض اسعار النفط

وزير النفط: اذا قدم لنا سؤال برلماني بما اشارة الاخ سعدون اسوف نجيب وبما ان الموضوع اثير فنحن مستعدون للبحث ومن لديه معلومات يقدمها ..اما بالنسبة للبديل الاستراتيجي فالجكومة فعلا قدمت البديل الاستراتيجي للجنة تنمية السوراء التشريعية واخذنا ملاحظات النواب وحاليا هو في اروقة الفتوى والتشريع صالح عاشور: نعم يقدم بديل استراتيجي يقانون ما قدم هو رؤية. وافق مجلس الامة على رسالة لجنة تنمية الموارد البشرية بإحالة الموضوعات المتعلقة باختيار شاغلي الوظائف القيادية إليها للاختصاص. وافق المجلس خلال مناقشته بند الرسائل الواردة على طلب رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية بإحالة الموضوعات المتعلقة باختيار شاغلي الوظائف القيادية والمنظورة أمام لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى اللجنة للاختصاص. وافق المجلس على الرسالة السوراء من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية والتي يطلب فيها إحالة المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن تأخر الهيئة العامة للشباب والرياضة بتحصيل إيرادات غير الحكومية واستحققة لها لأكثر من عشر سنوات بمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية إلى لجنة حماية الأموال متأسفا للبرلمانية لاتخاذ ما تراه مناسباً حيالها. كما وافق المجلس على طلب تقديم الفقرة رقم 26 من البند السابع الخاص بالتقرير رقم 21 للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية والمدرج بصفة الاستجبال عن الاقتراح